

198837 - طافت وهي محدثة حدثاً أصغر، فهل عليها شيء؟

السؤال

من طاف في الحج طواف الإفاضة أو طواف القدوم بغير وضوء، والآن يريد أن يرجع ليطوف من جديد كيف يفعل؟ هل يحرم من الميقات وينوي أنه طواف الإفاضة، أو يحرم ثم يأخذ عمره ويتحلل منها ثم يطوف للإفاضة بدون إحرام جديد؟ أو كيف يتصرف؟ وهل عليه دم؟، خاصة أنه فعل المحظورات من تعطر، وقص شعر، وإن كان عليه دم، هل يجوز أن يؤجله إلى أن يتوفر معه المبلغ أو لابد منه بعد الإفاضة وقبل أن يغادر مكة؟

الإجابة المفصلة

سبق في جواب السؤال رقم: (34695) ذكر خلاف أهل العلم رحمهم الله: في اشتراط الطهارة من الحدث في الطواف، فمن أهل العلم - وهم الجمهور - من يرى أن الطهارة من الحدث الأصغر شرط لصحة الطواف، والقول الثاني: أن الطهارة من الحدث الأصغر ليست شرطاً لصحة الطواف، فيصح الطواف من المحدث.

وبناءً على الخلاف في مسألة، فليس لمن كان في مكة أن يطوف بدون طهارة؛ خروجاً من خلاف أهل العلم رحمهم الله، وأخذاً بالاحتياط.

وأما من قضى نسكه ورجع إلى بلده، فخرجوا ألا يكون عليه بأس بذلك، وأن يكون نسكه صحيحاً، إن شاء الله؛ بناءً على القول بعدم اشتراط الطهارة للطواف، وهو قول قوي، له حظه من النظر.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

" وهذا الذي تطمئن إليه النفس: أنه لا يشترط في الطواف الطهارة من الحدث الأصغر، لكنها بلا شك أفضل وأكمل وأتبع للنبي صلى الله عليه وسلم، ولا ينبغي أن يخل بها الإنسان؛ لمخالفة جمهور العلماء في ذلك، لكن أحياناً يضطر الإنسان إلى القول بما ذهب إليه شيخ الإسلام، مثل: لو أحدث أثناء طوافه في زحام شديد، فالقول بأنه يلزمه أن يذهب ويتوضأ ثم يأتي في هذا الزحام الشديد لا سيما إذا لم يبق عليه إلا بعض شوط: ففيه مشقة شديدة، وما كان فيه مشقة شديدة ولم يظهر فيها النص ظهوراً بيئاً، فإنه لا ينبغي أن نلزم الناس به، بل نتبع ما هو الأسهل والأيسر؛ لأن إلزام الناس بما فيه مشقة بغير دليل واضح، منافٍ لقوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) البقرة / 185 .

انتهى من "الشرح الممتع" (7/263).

والله أعلم.